

Berghof Foundation



آليات المساءلة في اليمن: رؤى من تعز
وعدن وحضرموت والمهرة

لاقتباس هذه الدراسة

"ديب روت" للاستشارات (2025) (DeepRoot Consulting). آليات المساءلة في اليمن: رؤى من تعز وعدن وحضرموت والمهرة.
مؤسسة بيرغهوف (Berghof)، برلين.

الناشر



Berghof Foundation

مؤسسة بيرغهوف - مؤسسة غير ربحية ذات مسؤولية محدودة (Berghof Foundation Operations gGmbH)

ليندينستراسي 34

10969 برلين

ألمانيا

www.berghof-foundation.org

الكتاب



"ديب روت" للاستشارات

مع شكر خاص لجوشوا روجرز وكاترينا جوتز وإيزابيل كليتش على المراجعة والملاحظات.

الترجمة والتحرير: The Language Platform

التصميم والتنسيق: دانيال ستوبنفل

حقوق النشر للصور

☰ الصورة الأولى:

العنوان: أبتوبيكس (APTOPIX) الشرق الأوسط اليمن القاعدة

حقوق النشر: الصورة © picture alliance / أسوشيتد برس | ناصر ناصر

☰ الصورة الثانية:

العنوان: أزمة اجتماعية على الأبواب في اليمن

حقوق النشر: الصورة © picture alliance / AA | سنان بيتر

☰ الخريطة:

حقوق النشر: مؤسسة بيرغهوف، كانون الثاني/يناير 2025.

الشكر والتقدير

يشكل هذا البحث جزءًا من مشروع "تعزيز الحوكمة المحلية الشاملة وبناء السلام في اليمن"، الممول من وزارة الخارجية الألمانية.



Federal Foreign Office

© 2025. جميع الحقوق محفوظة

جدول المحتويات

آليات المساءلة في اليمن: رؤى من تعز وعدن وحضرموت والمهرة

4	الملخص التنفيذي	
5	المقدمة	1
6	المنهجية	2
6	الإطار القانوني والمؤسسي	3
7	مجلس النواب	3.1
7	هيئات الرقابة المتخصصة	3.2
7	الهيئة الوطنية العليا لمكافحة الفساد	3.2.1
7	الجهاز المركزي للرقابة والمحاسبة	3.2.2
8	الهيئة العليا للرقابة على المناقصات والمزايدات	3.2.3
8	المجالس المحلية ووزارة الإدارة المحلية	3.3
8	وزارة المالية	3.4
9	القضاء	3.5
9	الرقابة المجتمعية والإعلامية	3.6
10	تحليل على مستوى المحافظات	4
10	عدن	4.1
11	حضرموت	4.2
12	تعز	4.3
13	المهرة	4.4
14	الاستنتاجات والتوصيات	5
17	قائمة المراجع	

الملخص التنفيذي

الغرض والنهج

تبحث هذه الدراسة في آليات المساءلة المؤسسية في اليمن، مع التركيز على أربع محافظات هي عدن وحضرموت وتعز والمهرة. أعدت هذه الدراسة بتكليف من مؤسسة "بيرغوف" بالتعاون مع منتدى التنمية السياسية في اليمن (PDF Yemen)، ونفذتها شركة "ديب روت" للاستشارات. اعتمدت الدراسة نهجاً مختلطاً الأساليب، يجمع بين مراجعة مكتبية للأدبيات القائمة و20 مقابلة مع أصحاب الاختصاص، بمن فيهم مسؤولين في الحكومة المركزية والمحلية ومنظمات المجتمع المدني والمنظمات الدولية والجهات المانحة. تحلل الدراسة الإطار التشريعي والمؤسسي الحالي، وتقيم تأثير النزاع المستمر، والحالة الراهنة لآليات المساءلة على المستوى المحلي، وتقدم توصيات قابلة للتنفيذ لتحسين المساءلة والحوكمة.

الإطار التشريعي والمؤسسي

لقد تطور الإطار القانوني والمؤسسي للمساءلة في اليمن على مدى عدة عقود، ما يعكس الهياكل المؤسسية التي أنشئت أثناء توحيد اليمن والخطوات نحو اللامركزية التي اتخذت في العقد الأول من القرن الحادي والعشرين. من الناحية النظرية، تؤدي مؤسسات مثل مجلس النواب والهيئة الوطنية العليا لمكافحة الفساد والجهاز المركزي للرقابة والمحاسبة والقضاء والهيئة العليا للرقابة على المناقصات والمزايدات، دوراً محورياً في المساءلة والرقابة الرسميتين. وبالإضافة إلى هذه المؤسسات، مُنحت المجالس المحلية صلاحيات بموجب القانون رقم (4) لسنة 2000 بشأن السلطة المحلية للإشراف على المكاتب التنفيذية على مستوى المحافظات والمديريات. وعلى الرغم من الإطار القانوني الفعال، فإن التداخل في الاختصاصات والبيروقراطية الراسخة حلا دون تحقيق المساءلة الفعالة حتى قبل الحرب. وكانت منظمات المجتمع المدني ووسائل الإعلام ولا تزال تضطلع بدور أساسي في تعزيز المساءلة غير الرسمية في اليمن.

تأثير النزاع المستمر

أدى النزاع المستمر إلى إضعاف آليات المساءلة الرسمية بشكل كبير، حيث ساهم في تجزئة عمليات المؤسسات الرئيسية وتعطيلها، بما في ذلك الجهاز المركزي للرقابة والمحاسبة والهيئة الوطنية العليا لمكافحة الفساد والقضاء. وتشمل الضعف في القدرات المؤسسية، وعدم الاستقرار التشغيلي، وضعف إنفاذ صلاحيات الرقابة. وعلى المستوى المحلي، تشمل التحديات تعليق أنشطة المجالس المحلية في معظم المديريات والمحافظات، وتراجع الرقابة على المكاتب التنفيذية، وتراجع المشاركة العامة. وفيما استمرت جهود منظمات المجتمع المدني ووسائل الإعلام طوال فترة النزاع، إلا أنها تأثرت بشدة بسبب نقص التمويل، بالإضافة إلى التقلبات السياسية والبيئة عالية المخاطر.

الوضع الحالي لهياكل وآليات المساءلة على المستوى المحلي

تم تعليق عمل المجالس المحلية في عدن وتعز، بينما لا تزال تعمل في المهرة وفي مديريات وادي حضرموت بشكل محدود. وتنشط السلطات المحلية التنفيذية على مستوى المحافظات والمديريات في المحافظات الأربع، مع محاولات ملحوظة لتحسين الشفافية والمساءلة بما في ذلك مركز تنمية الإيرادات في عدن والموقع الإلكتروني الخاص بالمكتب المحلي للتخطيط والتعاون الدولي في تعز. كذلك، أُعيد تفعيل لجان المناقصات في المحافظات الأربع، حيث تشرف هذه اللجان المحلية على المشتريات العامة على مستوى المحافظات والمديريات. وتعمل فروع الجهاز المركزي للرقابة والمحاسبة في المحافظات الأربع، ولكنها تواجه تحديات كبيرة من حيث التمويل والموارد البشرية. وقد أنشأت الهيئة الوطنية العليا لمكافحة الفساد مكتباً لها في حضرموت، ولكن عملها لا يزال محدوداً للغاية في جميع المحافظات. وتؤدي منظمات المجتمع المدني دوراً فاعلاً في المساءلة الاجتماعية، ولا سيما في تعز، غير أن دورها لا يزال في بداياته في المهرة. كذلك، تؤدي الجماعات القبلية والسياسية الأخرى دوراً في ضبط عمل السلطات المحلية وممارسة الرقابة عليها.

توصيات لمعالجة تحديات المساءلة

على المستوى المركزي، تشمل التوصيات الرئيسية ضرورة إعادة تفعيل مؤسسات الرقابة والمساءلة الوطنية المحورية وإعادة هيكلتها من خلال ضمان إجراء تعيينات قائمة على الكفاءات وتوفير التمويل الكافي وتدريب الموظفين. بالإضافة إلى ذلك، يوصى باستئناف المؤتمر السنوي للمجالس المحلية ومؤسسات الحكومة المركزية لتحسين التنسيق ومعالجة التحديات. أما على المستوى المحلي، فتشمل التوصيات تعزيز الشفافية من خلال منصات المعلومات والاستفادة من التكنولوجيا الرقمية لتحسين الإدارة المالية العامة والمساءلة. وتشمل التوصيات الموجهة إلى شركاء التنمية الدوليين زيادة التمويل ودعم البرامج الرامية إلى بناء قدرات السلطات المحلية ودعم جهود المساءلة الاجتماعية.

1 المقدمة

العليا لمكافحة الفساد وشكلت التحالف الوطني من أجل النزاهة ومكافحة الفساد في العام 2010 (البنك الدولي 2014). غير أن بعض المحللين يزعمون أن هذه التدابير يجب تحليلها باعتبارها أحد مظاهر "المحاكاة المتماثلة"، حيث "تعمل النسخ السطحية للمؤسسات الحكومية من النمط الغربي في سياقات سياسية واجتماعية مختلفة تمامًا. وفي هذه البيئة، تشوّه العلاقات الشخصية والشبكات غير الرسمية تأثير الهياكل السياسية الرسمية بطريقة يفهمها المطلعون بسهولة، ولكن غالبًا ما تجد "الجهات الخارجية" صعوبة في ملاحظتها" (هيل وآخرون 2013). وما يدعم هذا الرأي أيضًا هو عجز هذه المؤسسات والتدابير عن مواجهة الاستيلاء على الدولة على أعلى مستوى (مركز صنعاء 2018)، وينعكس ذلك على ترتيب اليمن في المؤشرات ذات الصلة، مثل مؤشر مدركات الفساد، الذي ظلّ يتراجع باستمرار، من المرتبة 103 في العام 2005 إلى 164 بحلول العام 2011 (منظمة الشفافية الدولية 2024).

منذ اندلاع الحرب، انخفض ترتيب اليمن أكثر، كما أضعفت مؤسسات المساءلة القائمة، التي تعانى أساسًا من عدّة عيوب. ولم تدمر الحرب البنية التحتية لليمن فحسب، بل أضعفت أيضًا آليات الحوكمة والرقابة، ما أثر على الشفافية والمساءلة في تخصيص الموارد وتوزيع المساعدات والإنفاق العام على المستويين الوطني والمحلي. فعلى المستوى الوطني، عطّل النزاع مؤسسات الرقابة والتدقيق والمساءلة الرئيسية، بما في ذلك مجلس النواب والهيئة الوطنية العليا لمكافحة الفساد والجهاز المركزي للرقابة والمحاسبة والهيئة العليا للرقابة على المناقصات والمزايدات. وتعطلّ عمل هذه المؤسسات بشكل مؤقت، ثم توزعت على مناطق السيطرة المختلفة. أما على المستوى المحلي، فقد عانت المساءلة على مستوى المحافظات أكثر مقارنة بالمديريات (برنامج الأمم المتحدة الإنمائي 2019).

تستعرض هذه الورقة نتائج البحث الذي أجري بتكليف من مؤسسة "بيرغهوف" بالتعاون مع منتدى التنمية السياسية في اليمن، والذي نفذته شركة "ديب روت" للاستشارات في أربع محافظات يمنية هي تعز وحضرموت وعدن والمهرة. ويسعى البحث إلى تحديد آليات المساءلة المؤسسية في اليمن، وفهم طُرُق عملها الحالية، واستكشاف ممارسات المساءلة الخاصة بالمحافظات ومستوى التنسيق بين السلطات المحلية والمركزية، والتوصية بآليات للتحسين.

وينقسم الجزء المتبقي من هذه الورقة على النحو التالي: يشرح القسم الثاني منهجية البحث، فيما يستكشف القسم الثالث الإطار التشريعي والمؤسسي للمساءلة القانونية في اليمن، ويحلل التطبيق الحالي لآليات المساءلة الرئيسية في الممارسة العملية. أما القسم الرابع فيُقدّم تحليلًا مقارنًا لهياكل المساءلة وآلياتها في المحافظات الأربع المستهدفة، أي عدن وحضرموت والمهرة وتعز، ويحدّد التحديات التي تواجه عملية المساءلة، ويقترح آليات للتحسين. ويختتم القسم الخامس الورقة بموجز للنتائج الرئيسية ويقدم توصيات لأصحاب المصلحة المختلفين.

تشمل المساءلة في الإدارة العامة عدة مفاهيم، بما في ذلك الحوكمة الرشيدة والشفافية والمصداقية والإخلاص والعدالة (دابيكو وآخرون 2022). وبتعبير أبسط، المساءلة هي "وجوب شرح السلوك وتبريره" (بوفينز 2007). وهذا يستدعي أن يخضع المسؤولون الحكوميون للمساءلة أمام سلطات التدقيق وأمام عموم الناس، الذين يتمتعون بالحق في الوصول إلى المعلومات وتقديم الشكاوى من خلال آليات التظلم (منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي، بدون تاريخ).

في ما يتعلق بآليات المساءلة في اليمن، أنشئت المؤسسات الأولى التي تحوّلت لاحقًا إلى الجهاز المركزي للرقابة والمحاسبة في العام 1974 في الجمهورية العربية اليمنية وفي العام 1982 في جمهورية اليمن الديمقراطية الشعبية، قبل توحيد البلاد في العام 1990. وقد شكل انتخاب أول مجلس نواب في العام 1991 انتقالًا نحو نظام حكم برلماني، حيث منح الدستور مجلس النواب صلاحيات المساءلة والرقابة. وفي العام 1997، دخل حيز التنفيذ تنظيم جديد للعطاءات الحكومية، أعطى الهيئة العليا للرقابة على المناقصات والمزايدات صلاحية تصنيف المقاولين. واستمرت الجهود المتزامنة لتعزيز المساءلة والشفافية داخل القطاع العام طوال العقد الأول من القرن الحادي والعشرين. وساهم سنّ القانون رقم (4) لسنة 2000 بشأن السلطة المحلية في إضفاء طابع رسمي على التحوّل نحو نظام حكم لامركزي بشكل أوسع، حيث أدخل آليات مساءلة على مستوى المحافظات والمديريات. وقطع اليمن المزيد من التعهدات بتعزيز المساءلة من خلال المصادقة على اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد في أيلول/سبتمبر 2003 وإنشاء الهيئة الوطنية العليا لمكافحة الفساد في العام 2006. كما انضمّ اليمن إلى مبادرة الشفافية في الصناعات الاستخراجية العالمية في العام 2007، ولكنّ مجلس المبادرة علّق عضويّة اليمن في العام 2015 بسبب عدم الاستقرار السياسي (مبادرة الشفافية في الصناعات الاستخراجية 2022).

أدى إنشاء هذه المؤسسات إلى اعتماد آليات مهمّة للمساءلة في أواخر التسعينيات ومطلع الألفية، حيث قام مجلس النواب بمراجعة الموازنات العامة والموافقة عليها، في حين أجرى الجهاز المركزي للرقابة والمحاسبة عمليات تدقيق منتظمة وعرض نتائجها أمام السلطة التشريعية. كما عالجت آليات تقديم العطاءات المنظمة وتصنيف المقاولين على أساس الكفاءة بعض التحديات التي تواجه المشاريع العامة والتي نشأت عن المقاولين غير المؤهلين. وبحلول العام 2012، استردت الهيئة الوطنية العليا لمكافحة الفساد حوالي 172 مليون دولار أميركي، ومنعت صرف ما يقارب 180 مليون دولار أميركي من المال العام. علاوةً على ذلك، فسخت الهيئة الوطنية العليا لمكافحة الفساد عقد محطة الطاقة النووية بقيمة 15 مليار دولار أميركي، وأوقفت عدة عطاءات حكومية بملايين الدولارات وأسقطت فروق الزكاة التي بلغت 10% من المدفوعات المستحقة (الهيئة الوطنية العليا لمكافحة الفساد 2012، ص 10-7). بالإضافة إلى ذلك، أبرمت منظمات المجتمع المدني شراكات مع الهيئة الوطنية



2 المنهجية

هذه المقابلات معلومات مهمة حول المساءلة المؤسسية في إدارة المالية العامة، والتفاعل بين السلطات المركزية والمحلية، والتحديات التي تعيق تنفيذ آليات المساءلة في سياق يتسم بالهشاشة والنزاعات المطولة. كذلك، أُجري تحليل نوعي لبيانات المقابلات باستخدام دليل لتصنيف المواضيع. وخلال إعداد هذا التقرير، تم الجمع بين المعلومات المستخلصة من المراجعة المكتبية والنتائج المنظمة على أساس مواضيعي من المقابلات.

تعتمد المنهجية المستخدمة في هذا البحث على نهج مختلط يجمع ما بين المراجعة المكتبية للأدبيات ذات الصلة والمقابلات مع أصحاب الاختصاص من أصحاب المصلحة من مؤسسات الحكومة المركزية والمجتمع المحلي والمجتمع المدني والمنظمات الدولية والخبراء في المجال.

المراجعة المكتبية

تضمّنت مراجعة مكتبية موسّعة للأدبيات والوثائق الموجودة للبحث في آليات المساءلة المؤسسية في اليمن. وقد ساعدت هذه المراجعة في تكوين فهم أساسي للإطار المؤسسي والتنظيمي، بما في ذلك القوانين واللوائح ذات الصلة وأدوار الجهات الفاعلة الرئيسية في المساءلة في مختلف مستويات الحوكمة. ومن خلال جمع المعلومات من مصادر متنوعة، قدمت المراجعة معلومات مهمة حول الأبعاد الهيكلية والقانونية للمساءلة في نظام الحوكمة في اليمن.

المقابلات مع أصحاب الاختصاص

أُجريت 20 مقابلة مع أصحاب الاختصاص من أصحاب المصلحة من المناطق الخاضعة للحكومة المعترف بها دوليًا. وشمل المشاركون ممثلين عن مؤسسات الحكومة المركزية المعنية بالمساءلة والرقابة، فضلًا عن السلطات المحلية ومنظمات المجتمع المدني والمنظمات غير الحكومية الدولية الفاعلة في قطاع الحوكمة وخبراء في المجال. تقدم

3 الإطار القانوني والمؤسسي

يتسم الإطار القانوني والمؤسسي للمساءلة في اليمن بالتعقيد والهرمية والبيروقراطية. وهو ينقسم بين الهيئات التشريعية والهيئات التنفيذية وهيئات المساءلة المتخصصة والقضاء. بشكل عام، يمكن القول إنّ الإطار القانوني والمؤسسي يعكس التطور التاريخي للدولة منذ السبعينيات والتوحيد في التسعينيات والانتقال إلى الحوكمة المحلية في مطلع الألفية.

تنشأ هذه التعقيدات من التداخل بين صلاحيات السلطات الإدارية الممنوحة بموجب القانون لوزارة المالية، التي تواصل العمل إلى جانب هيئات متخصصة مثل الجهاز المركزي للرقابة والمحاسبة والهيئة الوطنية العليا لمكافحة الفساد والهيئة العليا للرقابة على المناقصات والمزايدات. علاوةً على ذلك، يكلف القانون اليمني وزارات الخدمة المدنية والشؤون القانونية والعدل والإدارة المحلية بممارسة الرقابة الإدارية وإجراء التحقيقات. وتمتد صلاحيات

وإعادة تأسيس مكتبها هناك. وفي الفترة الممتدة من العام 2019 إلى حزيران/يونيو 2023، تلقت الهيئة (عدن) 105 بلاغات و41 شكوى، ولكن أُحيلت أقل من 10 بلاغات إلى النائب العام. وشملت هذه الشكاوى والبلاغات مجموعة من الجرائم، بما في ذلك عرقلة المهام الرسمية، واختلاس الأموال العامة، وتزوير الوثائق، وسوء التصرف بممتلكات الدولة، والاستيلاء غير المشروع على المال العام (عليوة 2022). ويمكن لعامة الناس الوصول إلى أنشطة الهيئة وتقريرها من خلال موقعها الإلكتروني، الذي يوفر أيضًا نموذجًا إلكترونيًا للإبلاغ عن الجرائم ونموذج إفصاح مالي قابل للتنزيل.

في كانون الأول/ديسمبر 2024، أصدر مجلس القيادة الرئاسي توجيهات لإعادة هيكلة الهيئة الوطنية العليا لمكافحة الفساد والجهاز المركزي للرقابة والمحاسبة والهيئة العليا للرقابة على المناقصات والمزايدات. واجتمع مجلس الشورى في كانون الثاني/يناير 2025 وشكّل لجنة لتلقي طلبات المرشحين لعضوية الهيئة الوطنية العليا لمكافحة الفساد (سبأ نت 2024b؛ دغر 2025). غير أنه لم يتضح بعد ما إذا كان مجلس النواب سيتمكن من الانعقاد لانتخاب الأعضاء الأحد عشر في الهيئة الوطنية العليا لمكافحة الفساد، بعد استلامه قائمة المرشحين الثلاثين من مجلس الشورى.

3.2.2 الجهاز المركزي للرقابة والمحاسبة

يمنح القانون رقم (39) لسنة 1992 الجهاز المركزي للرقابة والمحاسبة صلاحيات واسعة لطلب المعلومات وفحص السجلات وإجراء التحقيقات بشأن أي هيئة حكومية. ويتبع الجهاز المركزي للرقابة والمحاسبة لرئاسة الجمهورية ويرفع تقاريره إليها. وعلى غرار وزارة المالية، يتعين على الجهاز المذكور بموجب القانون أن يتلقى نسخًا من التقارير المالية وكشوفات الحسابات من جميع الكيانات العامة، ولكن صلاحياته في الرقابة والمحاسبة أوسع من تلك التي تتمتع بها وزارة المالية. وبموجب القانون، ينبغي أن يكون للجهاز المركزي للرقابة والمحاسبة ممثلون في الوزارات المركزية والهيئات المركزية الأخرى والمكاتب التنفيذية على مستوى المحافظات (المادة 19)، ما يضمن اتخاذ إجراءات التدقيق والرقابة الاستباقية. وتشكل الهيئة الوطنية العليا لمكافحة الفساد والجهاز المركزي للرقابة والمحاسبة والهيئة العليا للرقابة على المناقصات والمزايدات وحدة التنسيق التي يرأسها رئيس الهيئة الوطنية العليا لمكافحة الفساد.

استغرقت إعادة إطلاق أنشطة الهيئة في عدن بضع سنوات بعد اندلاع النزاع. وتمكّن رئيس الهيئة الذي عينه الرئيس السابق هادي، في العام 2012، من إعادة إطلاق أنشطة الهيئة في عدن في بداية العام 2018. ومنذ ذلك الحين، دققت الهيئة في حسابات عددٍ من الهيئات العامة العاملة في الصناعات البحرية والنفطية والاستخراجية والمسوحات الجيولوجية والنقل البري وهيئة الضرائب اليمنية، مع التركيز على الوحدة التنفيذية للضرائب على كبار المكلفين (تلفزيون اليمن 2024). غير أنّ الجهاز المركزي للرقابة والمحاسبة لا يزال يواجه تحديات كبيرة تتعلق بالموارد المحدودة، والتقلبات السياسية، وغياب المجالس التأديبية في الوزارات المركزية أو تقاعسها، وضعف تنفيذ الجهات الخاضعة للمراجعة لتوصيات الجهاز. وإدراكًا للحاجة الملحة لمعالجة ضعف أدائه، أصدر مجلس القيادة الرئاسي توجيهات بإعادة هيكلة الجهاز المركزي للرقابة

المساءلة حتى إلى أجهزة الاستخبارات، مثل جهاز الأمن القومي، الذي يضم إدارة الأمن الاقتصادي ومكافحة الفساد، والهيئة الوطنية لمكافحة الإرهاب، التي تضم إدارة مخصصة لمكافحة تمويل الإرهاب. بالإضافة إلى ذلك، أُعيد إنشاء اللجنة الوطنية لمكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب في عدن في العام 2019 (اللجنة الوطنية لمكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب 2019)، بينما تواصل مؤسسة موازية العمل من صنعاء.

وقد عززت البيروقراطية الراسخة الهيكلية الهرمية للإطار القانوني والمؤسسي، حيث تتولى المستويات الأعلى الرقابة على المستويات الأدنى على الرغم من التحول إلى الحوكمة المحلية. ويؤدي هذا النظام الهرمي إلى استمرار السيطرة المركزية على جميع مستويات الإدارة.

3.1 مجلس النواب

بالإضافة إلى كونه هيئة تشريعية، يفوض القانون رقم 4 لسنة 2006 مجلس النواب بعددٍ من الوظائف الرقابية، بما في ذلك استجواب المسؤولين، من وكلاء الوزارات إلى رئيس الجمهورية، والتحقق معهم وعزلهم. غير أنه منذ اندلاع النزاع، لم يعقد مجلس النواب جلساته في المناطق التي تسيطر عليها الحكومة المُعترف بها دوليًا، باستثناء دورتين استثنائيتين عُقدتا في العام 2019 (في سيئون، لانتخاب هيئة رئاسة جديدة لمجلس النواب والموافقة على موازنة الحكومة) وفي العام 2022 (في عدن، لمنح الثقة لمجلس الوزراء). وعقدت بعض الاجتماعات الشخصية وعبر الإنترنت بين هيئة رئاسة مجلس النواب أو رؤساء اللجان المتخصصة.

3.2 هيئات الرقابة المتخصصة

3.2.1 الهيئة الوطنية العليا لمكافحة الفساد

يمنح قانون مكافحة الفساد رقم (39) لسنة 2006 الهيئة الوطنية العليا لمكافحة الفساد صلاحيات واسعة لمحاسبة جميع الموظفين الحكوميين، بمن فيهم العاملين في السلطات المحلية. وللهيئة المذكورة الحق في الوصول إلى جميع الوثائق والسجلات والمعلومات التي تنتجها المؤسسات العامة، ولها صلاحيات التحقيق والإحالة إلى السلطات القضائية، بالإضافة إلى تفويضها بتعزيز المساءلة والمشاركة المجتمعية وحماية المبلغين عن المخالفات (المواد 4، 27-24).

وبموجب القانون، تضم الهيئة الوطنية العليا لمكافحة الفساد 11 عضوًا، من بينهم ممثلون عن القطاع الخاص ومنظمات المجتمع المدني ونساء، ولها أمانة إدارية وفنية. كذلك، ينتخب مجلس النواب أعضاء الهيئة البالغ عددهم 11 من قائمة تضم 30 مرشحًا يُسميهم مجلس الشورى.

واجهت الهيئة الوطنية العليا لمكافحة الفساد تشرذمًا كبيرًا منذ اندلاع النزاع. وفي ظلّ العدد المحدود من الموظفين في الأمانة، تعمل الهيئة (في عدن) حاليًا بعضويين فقط تمكّنًا من الانتقال إلى عدن

والمحاسبة خلال اجتماعه في 24 كانون الثاني/ديسمبر 2024 (سبأ نت 2024ب).

3.2.3 الهيئة العليا للرقابة على المناقصات والمزايدات

ينص القانون رقم (3) لسنة 1997 بشأن المناقصات والمزايدات والمخازن الحكومية، ولائحته التنفيذية رقم (53) لسنة 2009، على أن تقوم الهيئة العليا للرقابة على المناقصات والمزايدات بتقييم جميع المناقصات الحكومية ومراقبتها والمساءلة بشأنها على المستويين المركزي والمحلي (المادة 42). وتدعم اللجنة العليا للمناقصات الهيئة العليا للرقابة على المناقصات والمزايدات، حيث تتولى المهام الفنية والإجرائية مثل مراجعة وثائق المناقصات والمزايدات. ويتم تشكيل لجان المناقصات والمزايدات في مقر كل وزارة (اللجان الرئيسية للمناقصات)، وفي كل محافظة (اللجان المحلية للمناقصات)، وفي كل مديرية (اللجان الفرعية للمناقصات). وتنتقل صلاحية الموافقة على المناقصات ذات القيمة الأعلى إلى المستوى الإداري التالي وفقاً لمصفوفة محددة:

- اللجنة العليا للمناقصات (المقر المركزي): صلاحية في المناقصات التي تزيد قيمتها عن 250 مليون ريال يمني؛
- اللجان الرئيسية للمناقصات (مكاتب الوزارات): صلاحية في المناقصات التي لا تزيد قيمتها عن 250 مليون ريال يمني؛
- اللجان المحلية للمناقصات (على مستوى المحافظات): صلاحية في المناقصات التي لا تزيد قيمتها عن 250 مليون ريال يمني؛
- اللجان المحلية للمناقصات (على مستوى المديريات): صلاحية في المناقصات التي لا تزيد قيمتها عن 50 مليون ريال يمني.

خلال الحرب، تم تعليق عمليات الهيئة العليا للرقابة على المناقصات والمزايدات في المناطق الخاضعة لسيطرة الحكومة المُعترف بها دولياً، ما أدى إلى تراجع كبير في الرقابة على المشتريات والمناقصات العامة، ولا سيما على المستوى المركزي. واكتشف الجهاز المركزي للرقابة والمحاسبة مخالفات معينة، بما في ذلك في عقود تأجير الطاقة المركزية والمشتريات المركزية للنفط، بحيث أدت إلى خسارة ملايين الدولارات. ويُذكر أنّ مجلس القيادة الرئاسي أصدر توجيهات خلال اجتماعه في كانون الأول/ديسمبر 2024 لإعادة تشكيل الهيئة وإعادة تفعيل وظائفها لاستعادة الرقابة الفعالة (سبأ نت 2024ب).

والإشراف عليها ومراقبتها وتقييم تنفيذ الخطط ومساءلة القائمين عليها أو استدعائهم للاجتماعات وطلب المعلومات أو التوضيحات. ويمكنها حتى سحب الثقة من المسؤولين التنفيذيين الذين يفشلون في أداء واجباتهم. وتخضع المجالس المحلية للمديريات للمساءلة أمام المجالس المحلية للمحافظات، التي بدورها تخضع للمساءلة أمام وزارة الإدارة المحلية ومجلس النواب ومجلس الوزراء ورئيس الجمهورية. وتشكل إدارة التدقيق الداخلي وإدارة الرقابة والضبط جزءاً من هيكلية السلطة المحلية على مستوى المحافظات والمديريات، وهي مكلفة بموجب قانون السلطة المحلية ولائحته التنفيذية بممارسة مسؤوليات مختلفة ذات الصلة بالمساءلة. وتشرف وزارة الإدارة المحلية على الأداء المالي والإداري للمجالس المحلية، وتصحيح الانحرافات، وضمان الالتزام بالصلاحيات الممنوحة لها بموجب القانون.

أُجريت آخر انتخابات للمجالس المحلية في العام 2006، وكانت المجالس المحلية التي فازت خاضعة لسيطرة الحزب الحاكم آنذاك، أي حزب المؤتمر الشعبي العام. وأصبحت تلك المجالس المحلية المنتخبة غير فعالة في أعقاب احتجاجات عام 2011 واتفاقية تقاسم السلطة التي أعقبتها برعاية مجلس التعاون الخليجي، ما أدى إلى تعليقها بحكم الأمر الواقع في معظم المديريات والمحافظات لأنها لم تعد تعكس الواقع السياسي. كما أدى النزاع المستمر إلى تآكل دور المجالس المحلية على مستوى المحافظات والمديريات بسبب وفاة أعضائها أو نزوحهم أو انتقالهم، ما أدى فعلياً إلى توقف عملها المؤسسي في جميع أنحاء اليمن باستثناء مناطق معزولة مثل أجزاء من حضرموت والمهرة.

بالإضافة إلى ضعف الرقابة المركزية منذ العام 2015، أدى غياب المجالس المحلية المنتخبة إلى إعطاء المحافظين والمكاتب التنفيذية على مستوى المحافظات والمديريات صلاحيات تقديرية غير خاضعة للرقابة، مع عمليات تدقيق مستقلة محدودة وشفافية عامة ضعيفة (برنامج الأمم المتحدة الإنمائي 2019). ويبدو أن المساءلة على مستوى المحافظات عانت أكثر مقارنة بما عانتها على مستوى المديريات، حيث أظهرت الإدارة المحلية مزيداً من المرونة (برنامج الأمم المتحدة الإنمائي 2019). على سبيل المثال، مارس المحافظون في المحافظات المنتجة للنفط صلاحيات تقديرية بشأن إنفاق حصتهم من عائدات الموارد النفطية من دون مراعاة للشفافية أو المساءلة أو الإجراءات القانونية الواجبة. وفي المقابل، تعمل سلطات المديريات عادةً على نطاق أصغر بكثير، ويمكن للمجتمعات المحلية ملاحظة أنشطتها بسهولة أكبر.

3.4 وزارة المالية

يكلف القانون المالي (القانون رقم (8) لسنة 1990 وتعديله بموجب القانون رقم (50) لسنة 1999) وزارة المالية بإدارة المالية العامة، بما في ذلك إعداد الموازنة وتنفيذها والإشراف عليها. ويمنح القانون وزارة المالية صلاحيات واسعة لتفتيش العمليات المالية ومراقبتها في جميع الكيانات المشمولة، وضمان الامتثال للوائح المالية والموازنات المعتمدة وتحصيل الإيرادات بشكل قانوني. وتُعد وزارة المالية

3.3 المجالس المحلية ووزارة الإدارة المحلية

تمنح المادتان 146-147 من الدستور والمواد 19.3 و 61.3 و 28-29 و 71-72 من قانون السلطة المحلية رقم (4) لسنة 2000 المجالس المحلية المنتخبة على مستوى المحافظات والمديريات صلاحية الرقابة على المكاتب التنفيذية المعنية من خلال توجيه أعمالها

3.6 الرقابة المجتمعية والإعلامية

يمنح قانون الحق في الحصول على المعلومات رقم (13) لسنة 2012 المواطنين اليمنيين الحق في الحصول على المعلومات من الهيئات العامة والخاصة ومؤسسات المجتمع المدني، وينص على إنشاء مفوض عام للمعلومات. ولكن بسبب عدم الاستقرار السياسي في اليمن، يبقى قانون الحق في الحصول على المعلومات من دون تنفيذ ولم يتم تعيين أي مفوض.

تغطي الصحف والمواقع الإخبارية قضايا المساءلة، حيث يضم أحدها أقساماً مخصصة مثل "الجهاز المركزي للرقابة والمحاسبة" لتوثيق قضايا الفساد والأنشطة منذ عام 2017 (الأيام 2024). وفي حين تقتصر تغطية عدد كبير من الوسائل الإعلامية على الاجتماعات الرسمية (عدن الغد 2024) أو الهجمات السياسية ضد الأحزاب المعارضة، ينشر عددٌ متزايد من الصحافيين الاستقصائيين مقالات استقصائية، ولا سيما من خلال شبكة "إعلاميون من أجل صحافة استقصائية عربية" (أريج).

وعلى الرغم من النزاع المندلع، تستمرّ منظمات المجتمع المدني والمنظمات غير الحكومية الدولية ووكالات التنمية في العمل على تعزيز المساءلة من خلال بناء قدرات أصحاب المصلحة وتنظيم جلسات الاستماع وإنشاء آليات للملاحظات والمشاركة المجتمعية. على سبيل المثال، تولّت اللجان المجتمعية التي شكلها الصندوق الاجتماعي للتنمية والوكالة الألمانية للتعاون الدولي على مستوى المديرية والقرى أدواراً في توزيع الأموال وإعطاء الأولوية للمساعدات (الصندوق الاجتماعي للتنمية 2025، الوكالة الألمانية للتعاون الدولي 2022). وفي الوقت نفسه، عبّرت اللجان الاستشارية على مستوى المحافظات، بدعم من مؤسسة "بيرغهوف" ومندى التنمية السياسية في اليمن، عن هواجس المواطنين بشأن الفساد وشجعت الحوار والمساءلة المتبادلة بين مختلف هيئات الحكومة المحلية (شجاع 2022)؛ كما عمل مشروع تعزيز المرونة المؤسسية والاقتصادية في اليمن (سيري) التابع لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي وبرامج أخرى على بناء قدرات الهيئة الوطنية العليا لمكافحة الفساد، في حين قدمت مؤسسة "رنين! اليمن" (Resonate!) (Yemen) التدريب والمعدات لجهاز الرقابة والمحاسبة على المستويين المركزي والمحلي، وتعمل إلى جانب المنظمات غير الحكومية الأخرى على بناء قدرات منظمات المجتمع المدني المحلية، وتقديم منح للمساءلة الاجتماعية أو تعزيز المساءلة الاجتماعية من خلال شبكة المساءلة الاجتماعية لمنظمات المجتمع المدني، وإنتاج أوراق سياسات، وتدريب المنظمات المحلية على المساءلة المجتمعية (انظر على سبيل المثال رنين! 2024). كما ساهم الناشطون على وسائل التواصل الاجتماعي في جهود المساءلة، على الرغم من أن الكثير من حملات المساءلة على وسائل التواصل الاجتماعي تفتقر إلى التنظيم أو الوصول إلى المعلومات.

غير أنّ الجهات الفاعلة في المجتمع المدني في اليمن لا تزال تواجه تحديات بسبب محدودية الموارد والمهارات وصعوبة التواصل مع السلطات المحلية، فضلاً عن ضعف مشاركة المواطنين والخوف من العمليات الانتقامية. وتشمل العوائق الأخرى الدراية المحدودة

الميزانيات السنوية والحسابات الختامية وترفعها إلى مجلس النواب. غير أنّ آخر الحسابات الختامية المعتمدة تعود لعام 2013. ومنذ اندلاع النزاع، لم يتم تقديم وإقرار سوى موازنة العام 2019، وذلك خلال الدورة الاستثنائية لمجلس النواب في سيئون، ولم يتم تقديم أي موازنات أو حسابات ختامية لاحقة إلى مجلس النواب بسبب تعليق جلساته.

يمنح القانون المالي رقم (8) لسنة 1990 صلاحيات واسعة لمكاتب المالية على مستوى المحافظات والمديريات، مع اعتبار المجالس المحلية أداة لرصد عمل هذه المكاتب ومراقبته. ونظراً لتوقف الإيرادات العامة للحكومة، ولا سيما على المستوى المركزي، فقد اقتصر الإنفاق العام إلى حد كبير على البنود الأساسية مثل الرواتب والوقود للكهرباء. أما على المستوى المحلي، فتمكّنت بعض المحافظات من الوصول إلى إيرادات سيادية كافية متولّدة محلياً (مثل عائدات النفط والغاز في حضرموت ومأرب وشبوة أو العائدات الجمركية في المهرة). كذلك، أدارت المحافظات إنفاق هذه الإيرادات محلياً من خلال المكاتب التنفيذية (بما في ذلك مكتب المالية) مع رقابة شبه معدومة من الوزارات المركزية. وفي بعض هذه المحافظات، تم اعتماد لوائح جديدة لتسهيل تنفيذ المشاريع والالتفاف على قيود الآليات القانونية. ففي مأرب مثلاً، أعدت السلطة المحلية لمكتب الأشغال العامة والطرق قوائم أسعار جديدة واعتمدتها لمواد البناء بالدولار الأميركي بدلاً من الريال اليمني. وبالتالي يتم منح عقود الأشغال العامة بالدولار الأميركي (بخلاف ما ينص عليه القانون)، على الرغم من أن المدفوعات تُجرى بالريال اليمني بسعر الصرف السائد في السوق في يوم الدفع.

3.5 القضاء

يؤدّي القضاء دوراً حاسماً في الرقابة والمساءلة وفرض العقوبات الرادعة على السلطات والهيئات ذات الصلة عند ثبوت الجرائم. وفي حين تعطلت هذه الوظائف خلال فترات معينة في السنوات الماضية، اتخذت خطوات أولية لإعادة تفعيلها. على سبيل المثال، تلقى المدعي العام قضايا أحوالها الهيئة الوطنية العليا لمكافحة الفساد (الهيئة الوطنية العليا لمكافحة الفساد 2023ب) واللجنة الوطنية لمكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب (وحدة جمع المعلومات المالية 2022)، على الرغم من أنّ كلّ هيئة رفعت أقل من 10 قضايا، ولم يتضح بعد ما إذا كانت هذه القضايا ستتم ملاحقتها قضائياً والبتّ فيها بشكل كامل.

وتتعلّق المحاكمات الجارية في نيابة الأموال العامة بقضايا اختلاس وسوء استخدام مبلغ 180 مليون دولار أميركي من أموال مصافي عدن، في حين أنّ التحقيقات لا تزال مستمرة في قضايا مثل تهريب النفط من مأرب وتحصيل الرسوم الطيبة بشكل غير قانوني (الأيام 2024؛ 2024ب؛ العتيري 2024؛ الأيام 2024ج؛ الأيام 2024د). وفي كانون الثاني/يناير 2025، أعلن مجلس القيادة الرئاسي عن حملة جديدة لمكافحة الفساد وغسل الأموال وتمويل الإرهاب، وحماية المال العام، والحفاظ على الوضع القانوني للدولة. وترافق ذلك مع تقرير لنيابة الأموال العامة حول أكثر من 20 قضية فساد، ما أثار ردوداً عامة قوية (سبأ نت 2025).

4.1 عدن

المجالس المحلية

المجالس المحلية المنتخبة متوقفة عن العمل في عدن على مستوى المحافظة والمديريات منذ بدء النزاع، حيث تم تعليق عملها في وقت مبكر من النزاع بسبب المخاوف بشأن انحيازها سياسياً. غير أن بعض الأعضاء الأفراد في المجالس المحلية لا يزالون ناشطين في مجتمعاتهم، ويشارك بعضهم في أنشطة الحوكمة مثل اللجان المحلية للمناقصات. والأهم أن الأمين العام للمجلس المحلي في عدن لا يزال يُمارس عمله وواجباته بموجب تفويضه الرسمي.

السلطة المحلية

في عدن، تجدر الإشارة إلى ثلاثة مراكز محدّدة، استُحدثت بحكم الواقع، على مستوى السلطة المحلية. أولها تعيين وكيل للمحافظ لشؤون الرقابة والتفتيش. وهذا المنصب ليس جزءاً من هيكلية السلطة المحلية وفقاً للقانون، بل تم استحداثه في عهد المحافظ عيدروس الزبيدي، ويستمر شاغل المنصب في ممارسة مهامه خلال عهد المحافظ أحمد ملمس. وبالرغم من وجود هذا المنصب في السلطة منذ عدة سنوات، لا يزال يفتقر إلى اختصاصات واضحة أو واجبات ومسؤوليات محدّدة له أو للقطاع الذي من المفترض أن يقوده.

أما الابتكار الثاني، فتمثّل في إنشاء إدارة اللجان المجتمعية في العام 2021 بموجب قرار من المحافظ، لإضفاء طابع رسمي على أنشطتها غير الرسمية التي كانت تُمارسها منذ العام 2016. وقد تشكلت هذه اللجان بعد تحرير عدن من الحوثيين، في وقت كانت فيه المؤسسات الحكومية الوطنية والمحلية في عدن شبه معدومة. وركّزت هذه اللجان على حماية الأحياء المحلية من نفوذ الجماعات المتطرفة ومن تجنيد السكان فيها، وتعزيز السلم المجتمعي من خلال معالجة التوترات في الأحياء، ودعم النساء والأطفال، وتلبية الاحتياجات الاجتماعية. وباتت الإدارة التي أنشأها المحافظ تعقد مؤتمرات سنوية لتقييم عمل اللجان وتحسينه، من خلال تقارير سنوية توثق إنجازاتها. وفي العام 2024، أنشئت إدارة فرعية للرقابة والتفتيش للإشراف على لجان المديريات والأحياء، وضمان الشفافية، ومحاسبة هذه اللجان.

وتمثّل الابتكار الثالث في إنشاء مركز تنمية الإيرادات، الذي أُطلق في العام 2022 لأتمتة تحصيل الإيرادات، وربط المكاتب رقمياً، وضمان الإيداع المباشر في البنك المركزي اليمني. في البداية، تم اختبار النظام في مديرية واحدة، وبات الآن يغطي المحافظة بأكملها. إن اللجان المحلية للمناقصات على مستوى المحافظة والمديريات عاملة وفعّالة. وتجتمع لجان المناقصات المحلية هذه بانتظام للموافقة على المناقصات على مستوى المديريات والمحافظات (سبأ نت 2023).

السلطات المحلية، فضلاً عن ضعف مشاركة المواطنين والخوف من العمليات الانتقامية. وتشمل العوائق الأخرى الدراية المحدودة بالحقوق، والطابع غير المألوف والجديد لمفاهيم المساءلة الاجتماعية، ونظرة السلطات المحلية إلى منظمات المجتمع المدني على أنها خصم (برنامج الأمم المتحدة الإنمائي 2019؛ الوكالة الألمانية للتعاون الدولي 2024).

4 تحليل على مستوى المحافظات

يقدم هذا القسم لمحة عن الوضع في عدن وحضرموت وتعز والمهرة على التوالي، حيث يُسلط الضوء على حالة هياكل وآليات المساءلة الرسمية وغير الرسمية. وتتعلق التحديات الرئيسية في مختلف المحافظات بالنزاع وما ينتج عنه من تشرذم في مؤسسات المساءلة والرقابة. ولا تزال المؤسسات المركزية التي أعيد تأسيسها اسمياً في عدن تواجه صعوبة في ممارسة مهامها واختصاصاتها بالكامل بسبب نقص الموارد، وبقاء الجزء الأكبر من القدرة المؤسسية الفعلية (الموارد البشرية والبنية الأساسية) في صنعاء، والتقلبات السياسية المستمرة في عدن. وكذلك الحال على المستوى المحلي، حيث يجري تطوير آليات من جديدة بالكامل، نظراً للمركزية الشديدة في فترة ما قبل النزاع. وهناك آليات رسمية مثل الجهاز المركزي للرقابة والمحاسبة والهيئة الوطنية العليا لمكافحة الفساد ولجان المناقصات، ولكنها تعاني من ضعف الأداء، والموارد المحدودة، والتنفيذ غير المُتسق للمهام. وقد عززت المبادرات في المحافظات المختلفة الممولة من مشاريع مثل "سيري" لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي وشبكة المساءلة الاجتماعية التابعة لمؤسسة "رينين!" من المشاركة المحلية في جهود المساءلة من خلال التركيز على تحسين تقديم الخدمات والمشاركة العامة؛ غير أن التحديات المتعلقة بالموارد المحدودة والبيئة السياسية المتقلبة لا تزال قائمة.



فرع الجهاز المركزي للرقابة والمحاسبة

مختلف في مديريات وادي حزموت (11 مديرية)، حيث تستمر المجالس المحلية على مستوى المديريات ولجانها في العمل وتجتمع بانتظام. وقد وفر ذلك مستوى معيناً من الضوابط والرقابة على المكاتب التنفيذية في هذه المنطقة من حزموت. على سبيل المثال، عقد المكتب التنفيذي في سيئون اجتماعاً في كانون الثاني/يناير 2025 لمراجعة وضع مشاريع التنمية والاتفاق على كيفية معالجة التحديات (السلطة المحلية - محافظة حزموت - الوادي والصحراء 2025).

السلطة المحلية

تعمل السلطة المحلية على مستوى المحافظة، ويعقد المحافظ اجتماعات دورية مع مدراء العموم في حزموت؛ على سبيل المثال، عقدت السلطة المحلية اجتماعاً مؤخراً في كانون الأول/ديسمبر 2024 لمناقشة خططها لعام 2025 (سبا نت 2024ج).

خلال الفترة الممتدة بين العامَين 2018 و2022، تلقت السلطة المحلية في حزموت 20% من الإيرادات الناجمة عن تصدير نפט المحافظة، التي تم إيداعها في حساب التنمية وتقسيمها بين منطقتي الساحل والوادي. غير أنه لم تكن هناك آليات لضمان الشفافية أو الكفاءة في الإنفاق، ورفضت المحافظة الخضوع لرقابة الحكومة المركزية. وفي حين حققت السلطة المحلية في منطقة الوادي مزيداً من الشفافية في ما يتعلق بالأموال والمشاريع على مرّ السنوات، لم تكن الحال كذلك بالنسبة إلى السلطة المحلية على مستوى المحافظة، ومقرّها في المكلا (الأيام 2020).

في العام 2020، شكّل المحافظ فرج البحسني لجنة محلية للمراقبة والتفتيش بصلاحيات واسعة للتحقيق في مؤسسات السلطة المحلية واستدعاء الموظفين وكانت تتبع للمحافظ مباشرة. غير أنّ رئيس فرع الجهاز المركزي للرقابة والمحاسبة في حزموت رفض تشكيل هذه اللجنة، مُشيراً إلى تضارب في الصلاحيات القانونية، ويبدو أنّ عمل اللجنة قد توقف (الموقع بوست 2020).

تُمارس اللجان المحلية للمناقصات في حزموت نشاطها. على سبيل المثال، في آب/أغسطس 2024، منحت اللجنة المحلية للمناقصات في الوادي عقود مشاريع عامة في قطاعي التعليم والكهرباء، بينما منحت اللجنة المحلية للمناقصات في المنطقة الساحلية عقوداً بقيمة 200 ألف دولار أميركي للتعليم الفني والصحة. ويتم الإعلان عن المناقصات على وسائل التواصل الاجتماعي، مع توفر المستندات شخصياً في مكاتب المحافظة (موقع تاربية اليوم 2024أ؛ 2024ب).

فرع الجهاز المركزي للرقابة والمحاسبة

للهيئة فرعان في حزموت، أحدهما في منطقة الوادي والآخر في المنطقة الساحلية، ويعمل كلا الفرعَين ويجمعان بانتظام مع ممثلي السلطة المحلية ويصدران التقارير. ووفقاً لتقرير إخباري بثته قناة المكلا التلفزيونية، ونُشر على صفحة "فايسبوك" منسوبة إلى الهيئة في منطقة حزموت الساحلية، أحالت الهيئة 17 موظفاً حكومياً إلى نيابة الأموال العامة في العام 2018 بتهمة ارتكاب جرائم مزعومة

يعمل فرع الجهاز المركزي للرقابة والمحاسبة في عدن ويُمارس أنشطته بالقدر الممكن في ظل الموارد المتاحة، وفي كانون الأول/ديسمبر 2024 التقى الفرع بمحافظ عدن لمناقشة الزيارات الميدانية المقررة لمديريات عدن وكيفية تسهيلها. وعلى غرار الفروع الأخرى لجهاز المركزي للرقابة والمحاسبة وموظفي القطاع العام بشكل عام، يعاني موظفو فرع الجهاز في عدن من نقص الموارد المالية وتأكل القدرة الشرائية لرواتبهم بشكل كبير، وقد احتجّ عدد كبير منهم للمطالبة بزيادة رواتبهم كاملة وزيادة رواتبهم وتحسين المنافع مثل التأمين الصحي (الأيام 2024).

فرع الهيئة الوطنية العليا لمكافحة الفساد

بما أنّ عدن هي العاصمة المؤقتة وبالتالي مقر المكتب الرئيسي للهيئة الوطنية العليا لمكافحة الفساد للحكومة المعترف بها دولياً، لم يتم إنشاء فرع محلي للهيئة في عدن.

هياكل وآليات المساءلة غير الرسمية

تعمل منظمات المجتمع المدني ووسائل الإعلام كآليات مساءلة غير رسمية. وفي هذا الإطار، أطلقت خمس منظمات محلية مبادرات للمساءلة الاجتماعية بمنح من مشروع "سيري" الممول من الاتحاد الأوروبي وبتنفيذ من برنامج الأمم المتحدة الإنمائي والشريك المحلي، أي منظمة صنّاع النهضة. وتهدف هذه المبادرات بشكل أساسي إلى تحسين تقديم الخدمات العامة للمواطنين في مختلف مديريات محافظة عدن. بالإضافة إلى ذلك، نفذت مؤسسة "زنب" اليمن مجموعة من الأنشطة كجزء من مشروعها لتعزيز المساءلة المجتمعية. وتدعم مؤسسة "بيرغوف" ومنتدى التنمية السياسية في اليمن المساحات الاستشارية على مستوى المحافظة في عدن، التي تضمّ نائب المحافظ لشؤون الرقابة والتفتيش بين أعضائها، كما تثير مسائل الفساد مع كبار المسؤولين وتقدّم توصيات ملموسة لتحسين تقديم الخدمات، من بين أنشطة أخرى. وقد دعمت منظمة "سيفرولند" المدعي العام في إنشاء وحدة الجرائم الإلكترونية في العام 2023، بما في ذلك تدريب القضاة وبناء موقع إلكتروني للإبلاغ والشكاوى. وحالياً، تعمل الوحدة على إصدار قوانين تتعلق بالجرائم الإلكترونية. أما بالنسبة لوسائل الإعلام، فهناك صحيفتان/موقعان إلكترونيان معروفان في عدن كمصدر رئيسي لأخبار المساءلة، هما "الأيام" و"عدن الغد".

4.2 حزموت

المجالس المحلية

تُعدّ المجالس المحلية في المديريات الساحلية في حزموت غير فعّالة، وكذلك المجلس المحلي للمحافظة، على الرغم من أنّ بعض الأعضاء الأفراد لا يزالون ناشطين، كما هو الحال في عدن، ومن بين هؤلاء الأمين العام للمجلس المحلي للمحافظة. غير أنّ الوضع

المحلية للمناقصات. والجدير ذكره أن الأمين العام للمجلس المحلي في المحافظة غير موجود حالياً، إذ إنه يقيم في مناطق سيطرة الحوثيين، ولم يعد له أي نشاط سياسي يُذكر.

السلطة المحلية

برزت في تعز مبادرتان هامتان نفذتهما السلطة المحلية بهدف تعزيز الشفافية والتخطيط للتنمية الشاملة. تتمثل المبادرة الأولى في إنشاء مكتب التخطيط والتعاون الدولي موقعاً إلكترونياً ينشر تقارير عن أنشطة السلطة المحلية، والمشاريع الدولية للمساعدات، والخطط التنموية، والمؤشرات، ما يوفر مصدرًا نادرًا للبيانات الرسمية. كذلك، أطلقت تعز نهجاً تجريبياً للتخطيط للتنمية المحلية بدعم من الأمم المتحدة، ما أفضى إلى خطة تنمية اجتماعية واقتصادية تعاونية للفترة الممتدة بين العامين 2024 و2026 من إعداد السلطة المحلية والقطاع الخاص وممثلين عن المنظمات غير الحكومية. كذلك، يجي العمل على إنشاء مجلس اقتصادي محلي بمشاركة القطاع الخاص لتصميم ومراجعة المشاريع التنموية.

بسبب سيطرة مجموعات مختلفة على كل من مناطق تعز، وخصوصاً توزع السيطرة على المدينة والمديريات المحيطة بها والمديريات الساحلية، تواجه آليات المساءلة في المحافظة تحديات عدّة. فبالرغم من أن معظم الهياكل والإجراءات الرسمية للحكومة المحلية لا تزال تحت قيادة المحافظ والهياكل التنفيذية التابعة للسلطة المحلية، إلا أن الجماعات العسكرية والسياسية المختلفة تمارس نفوذاً بحكم الأمر الواقع وتتنافس في ما بينها على آليات الحكومة والمساءلة في المحافظة.

في شباط/فبراير 2024، أُعيد تفعيل اللجنة المحلية للمناقصات على مستوى المحافظة وواصلت مهامها، ويبدو أنها تعمل بشكل جيد. على سبيل المثال، أطلقت اللجنة في كانون الأول/ديسمبر 2024 مناقصات لمشاريع إعادة تأهيل الطرق والمباني بقيمة إجمالية تبلغ ملياري ريال يمني، أي ما يعادل 997,506 دولارات أميركية (الإدارة العامة للإعلام بديوان عام محافظة تعز 2024). وعادةً ما تُنشر إعلانات المناقصات العامة عبر صفحات وسائل التواصل الاجتماعي، غير أن هذه الطريقة غير كافية كونها لا تتيح إمكانية الأرشيف أو البحث أو التصنيف بسهولة.

فرع الجهاز المركزي للرقابة والمحاسبة

يُمارس فرع الجهاز المركزي للرقابة والمحاسبة في تعز مهامه بشكلٍ فعّال، ويعمل بالتنسيق الوثيق مع السلطة المحلية. ففي شباط/فبراير 2024، عقد المكتب التنفيذي للسلطة المحلية في تعز، الذي يشمل مدراء عموم جميع المكاتب التنفيذية والمديريات، اجتماعاً لعدة أيام لمراجعة تقارير فرع الجهاز المركزي للرقابة والمحاسبة حول أداء مكاتب السلطة المحلية في العام 2023 وخططها للعام 2024 ولاتخاذ الإجراءات المناسبة على هذا الأساس (سبأ نت 2024أ). بالإضافة إلى ذلك، تم تكليف فرع الجهاز في تعز في كانون الثاني/يناير 2025 بالعمل مع نيابة الأموال العامة وعدد من المكاتب الأخرى بالعمل كجنة موحدة لمراجعة جميع قضايا

(الجهاز المركزي للرقابة والمحاسبة 2018). وكما هي الحال في عدن، نظّم موظفو الجهاز المركزي للرقابة والمحاسبة احتجاجات للمطالبة بزيادة رواتبهم.

فرع الهيئة الوطنية العليا لمكافحة الفساد

أنشأت الهيئة الوطنية العليا لمكافحة الفساد فرعاً لها في حضرموت في العام 2019 وعيّنت مديراً للفرع هناك. وفي العام 2023، تم توقيع مذكرة تفاهم بين السلطة المحلية والهيئة الوطنية العليا لمكافحة الفساد لتعزيز مبادئ النزاهة والشفافية والحوكمة الرشيدة وتحسين الإجراءات المالية والإدارية والرقابية في المحافظة (الهيئة الوطنية العليا لمكافحة الفساد 2023أ). غير أنه بخلاف البيانات الصحافية للاجتماعات مع المحافظ، لا يتوفّر قدر كبير من المعلومات عن أي أنشطة أساسية نفذها الفرع.

هياكل وآليات المساءلة غير الرسمية

تؤدي منظمات المجتمع المدني ووسائل الإعلام في حضرموت دوراً مهماً في المساءلة غير الرسمية، عبر توعية عامة الناس، وإجراء الدراسات، وإعداد أوراق سياسات لتقييم الخدمات المقدّمة. كذلك، فهي تطالب بحلول قائمة على الأدلة لتحسين الحوكمة وتقديم الخدمات. في هذا الإطار، نفذت ست منظمات محلية، بتمويل من مشروع "سيري"، مبادرات للمساءلة الاجتماعية لتعزيز تقديم الخدمات العامة في منطقتي الساحل والوادي، وذلك لمعالجة تحديات الحوكمة وتعزيز الشفافية والمشاركة المدنية. وقد نظمت الوكالة الألمانية للتعاون الدولي دورات تدريبية حول الشراء العام ومواضيع ذات صلة مع سلطات المديريات في حضرموت (الوكالة الألمانية للتعاون الدولي 2021)، كما تدعم مؤسسة "بيرغوهف" ومنتدى التنمية السياسية في اليمن المساحات الاستشارية على مستوى المحافظة في حضرموت، التي تدقّق بشكل بناء في عمل هيئات السلطة المحلية لفهم التحديات التي تعيق تحسين تقديم الخدمات في المحافظة ومساعدتها على معالجتها. من جهته، يطالب "حلف قبائل حضرموت" القوي بإخضاع السلطة المحلية والحكومة للمساءلة، كما أن مؤتمر حضرموت الجامع، التي تأسس في العام 2017 باعتباره الذراع السياسية لـ"حلف قبائل حضرموت"، ينشط في القضايا المتعلقة بالحوكمة. ولكن، تحديداً منذ إنشاء "مجلس حضرموت الوطني" في العام 2023، تتداخل أنشطة هذه المجموعات القبلية والسياسية بشك متزايد مع الديناميات السياسية الوطنية وتعكس المناورات السياسية التي تمثّل مصالح سياسية محدّدة، إلى جانب المطالب المتعلقة بالمساءلة الاجتماعية.

4.3 تعز

المجالس المحلية

لا تزال المجالس المحلية على مستوى المحافظة والمديريات في تعز مُعلّقة منذ اندلاع النزاع. وبالرغم من ذلك، لا يزال بعض أعضاء هذه المجالس يمارسون نشاطهم بشكل فردي في مجتمعاتهم المحلية، ويشارك عددٌ منهم في بعض أنشطة الحوكمة، مثل اللجان

الاستيلاء على أراضي الدولة في مديرتي المخا وذو باب، وإحالة تلك الملفات للملاحقة القضائية (يمن شباب نت 2025).

فرع الهيئة الوطنية العليا لمكافحة الفساد

لا يوجد حاليًا فرع للهيئة الوطنية العليا لمكافحة الفساد في تعز.

هياكل وآليات المساءلة غير الرسمية

تتمتع محافظة تعز بحضور قوي لمنظمات المجتمع المدني والصحافيين والناشطين الذين يؤدون دورًا مهمًا في المساءلة غير الرسمية، وينفذون مبادرات عدة لتعزيز الشفافية والحوكمة. في هذا الإطار، تُنظّم بعض المنظمات بشكل مستمر أنشطة لتعزيز المساءلة، مثل جلسات الاستماع العامة، لتقييم جودة ونطاق الخدمات العامة التي تقدّمها المكاتب التنفيذية المعنية. وغالبًا ما تُفضي هذه الجلسات إلى توصيات عملية، يتم رصدها ومتابعتها لضمان تنفيذها.

في هذا السياق، نُفذت ثلاث منظمات محلية مبادرات للمساءلة الاجتماعية بواسطة منح من مشروع "سيري". وهدفت هذه المبادرات بشكل أساسي إلى تحسين تقديم الخدمات العامة للمواطنين داخل مديريات تعز، فساهمت في معالجة تحديات الحوكمة الرئيسية وفي تعزيز مشاركة المجتمع المحلي في عمليات المساءلة. بالإضافة إلى ذلك، نجحت الجهود المتضافرة التي بذلتها المنظمات غير الحكومية الدولية والمحلية والناشطون الإعلاميون ووسائل الإعلام غير الرسمية في المطالبة بفتح أحد الطرق الرئيسية في تعز، ما سهّل لاحقًا فتح عدة طرق فرعية أخرى. وتدعم مؤسسة "بيرغهوف" ومنتدى التنمية السياسية في اليمن إنشاء مجموعات تشاورية على مستوى المحافظة في تعز للتحقيق في قضايا مثل الاستيلاء غير القانوني على الأراضي وفساد مكاتب الإيرادات، كما قدّمت توصيات للمحافظ والسلطات المحلية أدت إلى تغييرات في الموظفين، وتعزيز الرقابة، وتعديل في السياسات المتبعة.

تتأثر منظومة المساءلة غير الرسمية في تعز بشكل كبير بالأحزاب السياسية، حيث لا تزال المحافظة تشكّل أرضًا خصبة للعمل السياسي الحزبي، ولا سيّما للأحزاب الرئيسية مثل حزب الإصلاح والحزب الاشتراكي والتنظيم الناصري وحزب المؤتمر الشعبي العام. وتواصل هذه الأحزاب السياسية في تعز عقد اجتماعات منتظمة، وتساؤل الحكومة المركزية والسلطة المحلية بشأن الخدمات والوضع الاقتصادي بشكل عام. إضافةً إلى ذلك، يعمل "تحالف شباب الأحزاب السياسية" بشكل نشط في مجال المساءلة في تعز.

4.4 المهرة

المجالس المحلية

لا يزال مجلس المحافظة يعمل في المهرة ويعقد اجتماعات منتظمة لإقرار الخطط والموازنات على مستوى المحافظة (الأيام 2023).

ولا يزال الأمين العام للمجلس المحلي نشطًا ويمارس مهامه بشكل طبيعي. وعلى مستوى المديريات، تعقد المجالس المحلية اجتماعاتها بشكل دوري. فعلى سبيل المثال، ترأس محافظ المهرة في العام 2017 اجتماعًا للمجلس المحلي في مديرية شحن لانتخاب أمين عام جديد للمديرية وضمان استمرارية أعمال المجلس المحلي (الأمناء 2017)، كما عقد المجلس المحلي للمحافظة اجتماعًا في العام 2021 لمراجعة وإقرار الخطة السنوية والموازنة (موقع محافظة المهرة 2021 ب)، وترأس المحافظ اجتماعًا استثنائيًا للمجلس المحلي في العام 2023 لمناقشة قضايا تتعلق بالخدمات العامة في المحافظة (موقع محافظة المهرة 2023).

السلطة المحلية

تعقد السلطة المحلية على مستوى محافظة المهرة اجتماعات منتظمة. فعلى سبيل المثال، اجتمعت في كانون الأول/ديسمبر 2024 لمناقشة خططها للعام 2025 (سبأ نت 2025 د). كما تواصل المجالس المحلية على مستوى المديريات أداء مهامها بانتظام، إذ عقد المجلس المحلي في مديرية سيحوت 12 اجتماعًا دوريًا خلال العام 2024. كان آخرها في 30 كانون الأول/ديسمبر 2024 (السلطة المحلية - مديرية سيحوت 2024).

برزت في المهرة مبادرة مهمة متمثلة في الموقع الرسمي للمحافظة (www.almahrahgov.com) حيث يحتوي الموقع على معلومات مفيدة حول المحافظة ومديرياتها وسلطتها المحلية، ويوفر تحديثات حول آخر الأخبار المتعلقة بأنشطة السلطة المحلية، كما يحتوي الموقع على عدد من التقارير والإصدارات المتعلقة بالمهرة في مجالات متعددة.

بالإضافة إلى ذلك، تواصل اللجان المحلية للمناقصات في المهرة القيام بمهامها عبر التخطيط للمناقصات المتعلقة بالمشروع العامة. وعقدت اللجنة المحلية للمناقصات في المحافظة عدة اجتماعات خلال العامين 2022 و2023 (موقع محافظة المهرة 2022؛ مركز المهرة الإعلامي 2023)، ومن المرجح أن يواصل المجلس عقد الاجتماعات حسب الحاجة.

فرع الجهاز المركزي للرقابة والمحاسبة

يواصل فرع الجهاز المركزي للرقابة والمحاسبة في محافظة المهرة نشاطه. ففي العام 2021، نُفذ الجهاز زيارات تفتيشية مفاجئة لتفقد كافة المكاتب الخاضعة لرقابته، بما في ذلك زيارات ميدانية لمواقع بعض المشاريع في مديرية قشن (موقع محافظة المهرة 2021 أ). وواصل الجهاز التدقيق في المكاتب الخاضعة لرقابته في العامين 2023 و2024، ورفع تقارير بنتائج هذه التدقيقات إلى المحافظ (موقع محافظة المهرة 2024 ب). بالرغم من ذلك، كشفت المقابلات مع أصحاب المصلحة أنّ قدرات الجهاز الرقابية قد تراجعت بشكل ملحوظ، نتيجة عدم كفاية المخضّصات المالية، وتفاقم ذلك بفعل عدم الاهتمام المزعوم من جانب الحكومة

5 الاستنتاجات والتوصيات

شهد اليمن على مدى العقود الماضية تحديات مستمرة في مجالات المساءلة والشفافية وجهود مكافحة الفساد. ويمكن تحديد مرحلتين منفصلتين من خلال إجراء تحليل أكثر تعمقاً للفترة الممتدة منذ توحيد البلاد عام 1990، أي خلال الأعوام الخمسة والثلاثين الماضية. فقد شهد العقدان اللذان أعقبا عام 1990 محاولات ملحوظة للتصدي لهذه التحديات من خلال سنّ تشريعات لمكافحة الفساد، وتعزيز آليات الرقابة، وتعزيز الشفافية في الوصول إلى المعلومات، وتحسين عمليات المساءلة. وأنشئت مؤسسات مثل الهيئة الوطنية العليا لمكافحة الفساد والجهاز المركزي للرقابة والمحاسبة والهيئة العليا للرقابة على المناقصات والمزايدات بهدف إضفاء مأسسة هذه الجهود. وعلى الرغم من تلك المحاولات المؤسسية، بقي التنفيذ على أرض الواقع صعباً، وأتت النتائج متباينة.

منذ ذلك الحين، شهدت السنوات الخمس عشرة الماضية تراجعاً في احراز أي تقدم. فقد أصبحت مؤسسات المساءلة مجزأة، وتأثرت قدرتها على تنفيذ الأنشطة بشحّ الموارد، كما أدت الحرب المستمرة وانشغال الجهات الفاعلة المحلية والدولية بأولويات قصيرة المدى إلى تعقيد مشهد الحوكمة والمساءلة بشكل أكبر. ومع ذلك، فإنّ المبادرات والتوجيهات الأخيرة الصادرة عن مجلس القيادة الرئاسي في كانون الأول/ديسمبر 2024 تعكس اهتماماً متجدداً بمعالجة تحديات المساءلة. وقد شددت هذه التوجيهات على إعادة تفعيل وإعادة هيكلة المؤسسات الرئيسية المعنية بالمساءلة، وتعزيز جهود مكافحة الفساد، ولا سيما من خلال الإجراءات القانونية.

تسلط نتائج هذه الدراسة الضوء على التحديات الهائلة التي تواجه مؤسسات وآليات المساءلة على المستويين الوطني والمحلي، وتوفر معلومات دقيقة حول ظروف المساءلة المختلفة في كل من المحافظات الأربع المستهدفة. وعلى الرغم من أنّ المشاركين أشاروا إلى التأثير السلبي للنزاع المستمر ونقص الموارد البشرية والمالية، تظهر بعض المؤشرات الإيجابية، مثل مواصلة المكاتب التنفيذية عملها وانفتاحها النسبي على التعاون مع آليات المساءلة الرسمية وغير الرسمية، ومواصلة اللجان المحلية للمناقشات عملها، إلى جانب مشاركة منظمات المجتمع المدني النشطة في جهود المساءلة غير الرسمية.

لمعالجة التحديات الحالية، تعرض الأقسام التالية توصيات موجهة إلى الحكومة المركزية والسلطات المحلية وشركاء التنمية الدوليين العاملين في مجاليّ الحوكمة والمساءلة.

توصيات للحكومة المركزية

- ضمان تنفيذ التوجيهات الصادرة في كانون الأول/ديسمبر 2024 بشأن إعادة هيكلة وإعادة تفعيل المؤسسات

المركزية بالمناطق البعيدة مثل محافظة المهرة. وتُعيق هذه العوامل مجتمعة قدرة الجهاز المركزي للرقابة والمحاسبة على تنفيذ مهامه بفعالية، ما يحدّ من فعالية أطر المساءلة الرسمية في المحافظة.

فرع الهيئة الوطنية العليا لمكافحة الفساد

لا يوجد حالياً فرع للهيئة الوطنية العليا لمكافحة الفساد في محافظة المهرة.

هياكل وآليات المساءلة غير الرسمية

على الرغم من الدور المحتمل لمنظمات المجتمع المدني ووسائل الإعلام في تعزيز المساءلة، تبقى فعاليتها في محافظة المهرة محدودة. إذ إنّ أعداد المنظمات المحلية وقدراتها محدودة للغاية، كما أنّ التمويل الخارجي واهتمام الجهات المانحة بدعم المبادرات في المحافظات البعيدة مثل المهرة لطالما كانا ضعيفين. ونتيجة لذلك، تواجه هذه المنظمات صعوبة في تنفيذ أنشطة مساءلة مستدامة ومؤثرة، وتفتقر إلى القدرة على تعزيز حوار عام قوي ومستمر. في هذا السياق، تدعم مؤسسة "بيرغهوف" ومنتدى التنمية السياسية في اليمن لجنة استشارية على مستوى المحافظة في المهرة، تثير قضايا المساءلة مع كبار المسؤولين وتقدّم توصيات ملموسة لتحسين تقديم الخدمات، من بين أنشطة أخرى.

توصيات للحكومة المركزية

- ضمان تنفيذ التوجيهات الصادرة في كانون الأول/ديسمبر 2024 بشأن إعادة هيكلة وإعادة تفعيل المؤسسات الرئيسية المعنية بالمساءلة، والتأكد من أن التعيينات داخل هذه المؤسسات تستند إلى الكفاءة، بهدف حمايتها من التسييس.
- ضمان تخصيص ميزانية كافية وتوفير كوادر مدربة للمؤسسات المعنية بالمساءلة، مع العلم أن الإنفاق على هذه المؤسسات يمكن تعويضه من خلال تحقيق وفورات ناتجة عن الحد من الفساد وتحسين الكفاءة.
- إعادة تفعيل وحدة التنسيق بين الهيئة الوطنية العليا لمكافحة الفساد والجهاز المركزي للرقابة والمحاسبة والهيئة العليا للرقابة على المناقصات والمزايدات.
- إعادة تشكيل المجالس التأديبية على مستوى الوزارات والمحافظات لضمان فرض الانضباط المؤسسي وتعزيز المساءلة.
- تنظيم اجتماعات مع السلطات المحلية في كل محافظة لمناقشة تقارير الأداء السنوية، واستكشاف سبل لدعم السلطات المحلية في أداء مهامها، ومعالجة أي أوجه قصور.
- تعيين مفوض عام للمعلومات كخطوة أولى نحو تنفيذ قانون الحق في الحصول على المعلومات.
- وضع سياسات وإجراءات لحماية المبلغين عن المخالفات لضمان سلامتهم وتشجيع الإبلاغ عن الفساد.
- تعزيز قدرات القضاء، بما في ذلك نيابة الأموال العامة ومحاكم الأموال العامة، لتعزيز فعالية دورها في ردع الفساد.
- الاستفادة من تكنولوجيا المعلومات في تحديث الحوكمة، بما في ذلك استخدام المنصات الرقمية لدعم آليات الرقابة وتقليل فرص الفساد.

توصيات للسلطات المحلية

- تعزيز هياكل وآليات المساءلة المحلية مثل اللجان المحلية للمناقصات، وفروع الجهاز المركزي للرقابة والمحاسبة، بالإضافة إلى إدارات التدقيق والرصد والرقابة الداخلية، وضمان حضورها الفعّال في جميع المديریات، مع تخصيص الميزانية اللازمة لتمكينها من أداء مهامها.
- تعزيز الشفافية ونشر المعلومات من خلال تطوير موقع إلكتروني رسمي/بوابة لكل محافظة، ونشر التقارير ذات الصلة مثل موازنات المحافظات، وخطط الاستثمار والتنمية، وتقارير الأداء، وغيرها. ويمكن الاستفادة من تجربة الموقع الإلكتروني الرسمي لمحافظة المهرة، وكذلك موقع مكتب وزارة التخطيط والتعاون الدولي في تعز.
- توفير تدريب مستمر لموظفي السلطة المحلية حول قوانين وإجراءات مكافحة الفساد، وآليات المساءلة والشفافية.
- تعزيز التعاون بين المحافظات لضمان تبادل المعارف والمهارات والممارسات الفضلى.
- تشجيع استخدام المنصات الرقمية لتحسين إدارة المالية العامة وتقديم الخدمات، وتعزيز الكفاءة والمساءلة في الحوكمة المحلية، مع إمكانية استخلاص الدروس من تجربة مركز تنمية الإيرادات في عدن.
- تعزيز مشاركة المجتمع في الحوكمة من خلال دعم منظمات المجتمع المدني ووسائل الإعلام التي تركز على المساءلة والرقابة.
- إنشاء آليات وأدوات محلية للإبلاغ عن المخالفات وحماية المبلغين.

توصيات للجهات المانحة والمنظمات الدولية

- استئناف وتوسيع برامج بناء القدرات للسلطات المحلية، مع التركيز على المؤسسات والآليات المعنية بالمساءلة.
- دعم برامج ومبادرات المساءلة الاجتماعية التي تهدف إلى توعية عامة الناس بممارسات الحوكمة ومكافحة الفساد، مع إيلاء أهمية خاصة لمحافظة المهرة وغيرها من المحافظات التي عانت من الإهمال تاريخيًا، بهدف تشجيع الجهات المانحة

على دعم وتقوية الجهود الناشئة لمنظمات المجتمع المدني هناك.

دعم السلطات وهيئات الرقابة المحلية من خلال تزويدها بأنظمة البنية التحتية الرقمية الحديثة، لتسهيل تدفق المعلومات، وتعزيز الرقابة، وتحسين عمليات صنع القرار. ويشمل ذلك إنشاء مواقع إلكترونية عامة، بالإضافة إلى تطوير أنظمة داخلية مثل البنية التحتية الرقمية لربط مكاتب الإيرادات.

قائمة المراجع

عدن الغد (2024). محافظ تعز يناقش مع الجهاز المركزي تفعيل الرقابة على الموارد وإنفاقها. 22 نيسان/أبريل، <https://www.adngd.net/news/735364>. 2024

عدن الإخبارية (2024). المكتب التنفيذي بمديرية سيئون يعقد اجتماعه الختامي للعام 2024م ويقر خطة اجتماعاته الدورية للعام الجديد 2025م. 2 كانون الثاني/يناير 2025. <https://adenalakhbaria.com/2025/01/02/المكتب-التنفيذي-مديرية-سيئون-يعقد-اج/>.

الأمناء (2017). محافظ المهرة يشرف على عملية انتخاب أمين عام المجلس المحلي بمديرية شحن. 17 تشرين الأول/أكتوبر 2017. <https://al-omana.net/news59886.html>

الأيام (2020). مشاريع تنموية في وادي حضرموت بأكثر من 42 مليون دولار. 25 تشرين الأول/أكتوبر 2020. <https://www.alayyam.info/news/8DSUB5EJ-VT2QS2-D94D>

(2023). إقرار مشروع الخطة و الموازنة بالمهرة للعام 2023م. 22 شباط/فبراير 2023. <https://www.alayyam.info/news/9BJHN06W-G83A9T-206F>

(2024أ). الجهاز المركزي للرقابة. <https://www.alayyam.info/tag/الجهاز-المركزي-للرقابة>.

(2024ب). أوامر قضائية بمنع مسؤولين حكوميين من السفر. 22 أيار/مايو 2024. <https://www.alayyam.info/news/9TK54P2L-8GVT3W-4777>

(2024ج). بدء محاكمة مسؤولين في مصافي عدن بتهمة إهدار 180 مليون دولار. 20 تشرين الثاني/نوفمبر 2024. <https://www.alayyam.info/news/A0SJ9UJH-V8Q7XR-3FBB>

(2024د). نيابة الأموال العامة تحرك قضايا الاستيلاء على المال العام. 25 تشرين الثاني/نوفمبر 2024. <https://www.alayyam.info/news/A1129J31-WZVKET-E53C>

(2024ه). المكتب التنفيذي بحضرموت يناقش خطة نشاطه للعام 2025. 15 كانون الأول/ديسمبر 2024. <https://www.alayyam.info/news/A1TF16EI-O4AKC5-BE03>

(2024و). شكاوى عن ظلم وتجاوزات داخل الجهاز المركزي للرقابة والمحاسبة. 30 كانون الأول/ديسمبر 2024. <https://www.alayyam.info/news/A2D8GKLF-503PQ9-0379>

عليوه، أ. (2022). أحصائية البلاغات. <https://www.snaccye.org/2018512/2022-11-03-18-15-34>

موقع محافظة المهرة (2021أ). فريق من الجهاز المركزي للرقابة والمحاسبة يطلع المشاريع الجاري تنفيذها في مديرية قشن. 11 آذار/مارس 2021. https://almahrahgov.com/detail_news/999

(2021ب). أمين عام محلي المهرة يتأس اجتماعا لأعضاء المجلس المحلي بالمحافظة لمناقشة وإقرار الخطة والموازنة للعام 2021. 3 1 آذار/مارس 2021. https://almahrahgov.com/detail_news/1311

(2022). لجنة المناقصات بالمهرة تفتح مظاريف مشاريع المياه لعدد من المديریات. 13 كانون الأول/ديسمبر 2022. https://almahrahgov.com/detail_news/9430.

(2023). محافظ المهرة يتأس اجتماعاً استثنائياً لأعضاء المجلس المحلي بالمحافظة. 10 أيار/مايو 2023. https://almahrahgov.com/detail_news/11022.

(2024). محافظ المهرة "بن ياسر" يلتقي مدير عام الجهاز المركزي للرقابة والمحاسبة. 25 تشرين الثاني/نوفمبر 2024. https://almahrahgov.com/detail_news/14246.

الموقع بوست (2020). حضرموت.. مدير الجهاز المركزي للرقابة يرفض توجيهات المحافظ بتشكيل لجنة إضافية للرقابة. 23 آب/أغسطس 2020. <https://almawqepost.net/news/53213>.

مركز المهرة الإعلامي (2023). لجنة المناقصات بالمهرة تفتح مظاريف عدد من المشاريع. 5 حزيران/يونيو 2023. <https://www.facebook.com/share/p/17vbeBA4Xx>.

Bovens, M. (2007). Analysing and Assessing Accountability: A Conceptual Framework. *European Law Journal* 13 (4): 447–68. <https://doi.org/10.1111/j.1468-0386.2007.00378.x>.

الجهاز المركزي للرقابة والمحاسبة (2018). الجهاز المركزي للرقابة والمحاسبة ساحل حضرموت. 15 كانون الثاني/يناير 2018. <https://www.facebook.com/Aljihaz.Almarkazi/videos/1989285767949823>.

Dabbicco, G., Bisogno, M., Caruana, J. and Christiaens, J. eds. (2022). Public Sector Accounting, Financial Accountability and Viability in Times of Crisis. Cham: Springer International Publishing. <https://doi.org/10.1007/978-3-031-04745-9>.

دغر، أ. (2025). مجلس الشورى ينهي اجتماعاته باختيار لجنة استلام طلبات الترشح لعضوية الهيئة العليا لمكافحة الفساد. 9 كانون الثاني/يناير 2025. <https://x.com/ahmedbindaghar/status/1877318417314623511?mx=2>.

EITI (2022). Yemen. <https://eiti.org/countries/yemen>.

وحدة جمع المعلومات المالية (2022). وحدة جمع المعلومات المالية التقرير السنوي لعام 2022. <https://amlcft-ye.org/wp-content/uploads/2024/05/الوحدة-السنوي-للتقرير-السنوي-للوحة-2022.pdf>.

GIZ (2021). Small-scale measures by local administrative structures support the stabilisation process. <https://www.giz.de/en/worldwide/57675.html>.

(2022). Local Authorities & Civil Society Organisations: Key to participation and services. GIZ, Eschborn. <https://www.giz.de/de/downloads/giz2022-en-yemen-participation-and-services.pdf>.

GIZ/Proximity (2024). Social Accountability in Yemen. Yemen

Hill, G., Salisbury, P., Northedge, L. and Kinninmont, J. (2013). Yemen: Corruption, Capital Flight and Global Drivers of Conflict. Chatham House, London. https://www.chathamhouse.org/sites/default/files/public/Research/Middle%20East/0913r_yemen.pdf.

السلطة المحلية - مديرية سيحوت (2024). القائم بأعمال مدير عام مديرية سيحوت يتأسس الاجتماع العادي الثاني عشر للمكتب التنفيذي للعام 2024م. 30 كانون الأول/ديسمبر 2024. <https://www.facebook.com/share/p/14e7JWm2Pz>.

السلطة المحلية - محافظة حضرموت - الوادي والصحراء (2025). الوكيل العامري يتأسس اجتماع للهيئة الادارية للمجلس المحلي بمديرية سيئون. ٨ كانون الثاني/يناير 2025. <https://www.facebook.com/HadhramoutGVD/posts/pfbid0a9kM9N-.2025>. [MTwWy5ViMbNskBS1SCj62GBJhMANCmQfBxpzWL2a2UmC8cixXLZhuHNrjql](https://www.facebook.com/HadhramoutGVD/posts/pfbid0a9kM9N-.2025)

اللجنة الوطنية لمكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب (2019). عن اللجنة. <https://amlcft-ye.org/> عن-اللجنة.

OECD (n.d.) Accountability. <https://www.sigmaweb.org/ourexpertise/accountability.htm>.

عطيري، ه. (2024). وكيل نيابة الأموال بلحج: شحنات النفط المهربة عبر مأرب أكثر مما تورده شركة النفط. 31 تشرين الأول/ديسمبر 2024. <https://www.alayyam.info/news/9ZZZE363-D6TF3W-6619>.

جمهورية اليمن (1998). قرار وزاري رقم (27) لسنة 1998م. https://agoyemen.net/lib_details.php?id=465.

(2009). قرار رئيس مجلس الوزراء رقم (53) لسنة 2009. بشأن اللائحة التنفيذية لقانون رقم (23) لسنة 2007م. <http://www.hatcyemen.org/documents/law/document.php?ID=978&print=Y>

رينن! اليمن (بلا تاريخ). المساءلة المجتمعية. <https://socialaccountabilityye.org>.

سبانت (2023). لجنة المناقصات في عدن برئاسة معاون تقرر عددا من المشاريع الخدمية والتنمية. 3 تشرين الأول/أكتوبر 2023. <https://www.sabanew.net/story/ar/102031>

(2024أ). المكتب التنفيذي بتعز يناقش تقارير الجهاز المركزي واداء المديریات. 13 شباط/فبراير 2024. <https://www.sabanew.net/story/ar/106702>

(2024ب). مجلس القيادة الرئاسي يوجه بإصلاحات شاملة لتحسين كفاءة مؤسسات الدولة. 24 كانون الأول/ديسمبر 2024. <https://www.sabanew.net/story/ar/122271>

(2024ج). المكتب التنفيذي لمحافظة حضرموت يناقش خطة عمله للعام 2025. 15 كانون الأول/ديسمبر 2024. <http://www.sabanew.net/viewstory/121879>

(2025د) المكتب التنفيذي لمحافظة المهرة يناقش خطة عمله للعام 2025. 25 كانون الأول/ديسمبر 2024. <https://www.sabanew.net/story/ar/122327>

(2025). مجلس القيادة يوجه باستكمال التحقيقات في قضايا الفساد المنظورة امام الاجهزة الرقابية وسلطات انفاذ القانون. 5 كانون الثاني/يناير 2025. <https://www.sabanew.net/story/ar/122772>

Sanaa Center for Strategic Studies (2018). Combating Corruption in Yemen. https://devchampions.org/files/Rethinking_Yemens_Economy_No4_En.pdf.

الصندوق الاجتماعي للتنمية (2025). التدريب. <https://www.sfd-yemen.org/ar/category/7>.

Shujaa, H. (2022). How to respond to local needs during war: An example from Yemen. <https://berghof-founda->

[tion.org/news/local-needs-during-war-example-yemen](http://www.transparency.org/news/local-needs-during-war-example-yemen)

الهيئة الوطنية العليا لمكافحة الفساد (2012). ورقة عمل مقدمة من الهيئة الوطنية العليا لمكافحة الفساد. في مؤتمر دور سلطات العدالة الوطنية في تنفيذ اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد. عمان: الشبكة العري لتعزيز النزاهة ومكافحة الفساد. http://www.undp-aci.org/publications/ac/2012/RHM_Amman.pdf

(2023أ). التوقيع بالوكالة على مذكرة تفاهم بين السلطة المحلية بحضرموت والهيئة الوطنية العليا لمكافحة الفساد لتعزيز مبادئ النزاهة والشفافية والحكم الرشيد. 1 آذار/مارس 2023. <https://www.facebook.com/share/p/18dJJ6sURT>

(2023ب). إحصائية تقرير للعام 2023. <https://www.snaccye.org/attachments/article/1620>. إحصائية تقرير للعام 2023م.pdf

(2023ج). الهيئة الوطنية العليا لمكافحة الفساد تشارك في ورشة عمل بعنوان مكافحة الفساد و نزاهة الاعمال. 20 أيلول/سبتمبر 2023. <https://www.snaccye.org/2018101/1653-2023-09-19-22-22-05>

تاربة اليوم (2024أ). لجنة المناقصات بوادي حضرموت ترسي عدد من المشاريع الخدمية وتناقش سير مشاريع أخرى. 19 آب/أغسطس 2024. <https://www.tarebhtoday.online/2024/08/19/89693>

(2024ب). لجنة مناقصات حضرموت تُقر ترسية مشروع تجهيز المعهد التقني الصناعي وتجهيز بعض مدارس ومركز التوحد بالوكالة. 20 آب/أغسطس 2024. <https://www.tarebhtoday.online/2024/08/20/89916>

الإدارة العامة للإعلام بديوان عام محافظة تعز (2024). فتح مظارييف لعدد من المشاريع الحيوية بمحافظة تعز. 17 كانون الأول/ديسمبر 2024. <https://www.facebook.com/share/p/1JratTZb8h>

Transparency International (2025). Corruption Perceptions Index. <https://www.transparency.org/en/cpi/2024>.

UNDP (2019). Rapid Local Governance Diagnostics in Yemen. https://yemenlg.org/wp-content/uploads/2019/09/Local-Governance-Diagnostic_UNDP.pdf.

البنك الدولي (2014). اليمن - مشروع تعزيز المساءلة. واشنطن العاصمة: مجموعة البنك الدولي. https://documents.albankaldawli.org/ar/publication/documents-reports/documentde_tail/740741473183023750


يمن شباب نت (2025). تعز.. إحالة 141 قضية اعتداء على أراضي الدولة إلى محكمة الأموال العامة. 8 كانون الثاني/يناير 2025. <https://yemenshabab.net/sections/NEWS/Locals> -عز-إحالة-141-قضية-اعتداء-على-أراضي-الدولة-إلى-محكمة-الأموال-العامة.


قناة اليمن (2024). رئيس الوزراء يتسلم تقارير نتائج مراجعة الجهاز المركزي للرقابة والمحاسبة لأعمال عدد من المؤسسات والمصالح. 12 تشرين الثاني/نوفمبر 2024. <https://yementv.tv/2024/11/12> -رئيس-الوزراء-يتسلم-تقارير-نتائج-مراجعة-المصالح.



**Berghof Foundation
Operations gGmbH**
Lindenstraße 34
10969 Berlin
Germany

www.berghof-foundation.org
info@berghof-foundation.org

 @BerghofFnd

 /BerghofFoundation